المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري
اعتمدت في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى 2003م
مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى
بشأن
المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري

بناءً على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة في الدوحة بدولة قطر (17 - 18 شوال 1423هـ الموافق 21 - 22 ديسمبر 2002م) تكليف الهيئة الاستشارية باستكمال دراستها لموضوع قضايا الشباب ووسائل رعايتهم ودراسة موضوعي: المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري، والمعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي.
عقدت الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الأول لدورتها السادسة في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة (23 - 25 ذو الحجة 1423هـ الموافق 24 - 26 فبراير 2003م) واختارت معالي السيد / مبارك بن علي الخاطر مرشح ممثلي دولة قطر رئيساً للهيئة لدورتها السادسة ومعالي الدكتور / بدر جاسم اليعقوب مرشح ممثلي دولة الكويت نائباً للرئيس، وذلك طبقاً للمادة العاشرة من نظام الهيئة.
أجرت الهيئة الاستشارية في هذا الاجتماع مناقشة عامة للموضوعات المحالة إليها. وقررت تشكيل لجنة لكل موضوع لدراسته بالتفصيل.
عقدت هذه اللجان اجتماعاتها في الدوحة بدولة قطر. قدم خلالها بعض الأعضاء دراسات وبحوث وتقارير حول الموضوعات التي تبحثها هذه اللجان، وعرضت الأمانة العامة على اللجان مذكرات بما تم بشأنها في إطار مجلس التعاون. كما تم عن طريق الأمانة العامة تكليف فريق من الباحثين المتخصصين من الدول الأعضاء بإعداد دراسة ميدانية شاملة عن قضايا الشباب ووسائل رعايتهم في دول مجلس التعاون. وقدمت اللجان تقاريرها إلى الهيئة متضمنة توصياتها بشأن تلك الموضوعات.
ثم عقدت الهيئة الاستشارية اجتماعها الثاني في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 16 - 18 ربيع الآخر 1424هـ الموافق 16 - 18 يونيه 2003م لمناقشة تقريري لجنتي المرأة والسكان. وقد قررت الهيئة الاستشارية أن ترفع لمقام المجلس الأعلى المرئيات التالية:

أولاً: المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري:
انطلاقا مما أقره الدين الإسلامي الحنيف، ومن الاهتمام الذي توليه دول مجلس التعاون بتحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها، وعلى اعتبار أن المرأة عماد الأسرة وأحد مقومات المجتمع الأساسية، وانطلاقا من الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في عملية التنشئة والرقي الاجتماعي، وحرصا على تعزيز الدور الذي تضطلع به في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، وإيمانا بضرورة مشاركتها في النهوض بالأمة وشريكا في صنع المستقبل، وتأسيساً على الإنجازات والجهود الرائدة التي حققتها دول مجلس التعاون في مجال الرقي بأوضاع المرأة، فإن الهيئة الاستشارية ترى ما يلي:

أولا: المحور العام:
· التأكيد على القيم والمبادئ الإسلامية والعربية التي تعمل على تكامل أدوار المرأة والرجل، والعمل على توجيه الاتجاهات والقيم المجتمعية التي تحد من قبول مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية ومشاريع التنمية.
· تعزيز مساهمة المرأة ودعم دورها، وتمكينها من المشاركة الفاعلة والمؤثرة في حركة المجتمع وتطويره، مع تحقيق مشاركة أوسع للمرأة في المراكز القيادية ومواقع اتخاذ القرار.
· بحث قضايا المرأة بصورة مستمرة. من خلال إقامة مؤتمرات عامة دورية للمرأة تنسق لها الأمانة العامة لمجلس التعاون، ومن خلال تشجيع البحوث والدراسات التي تهتم بقضايا المرأة.
· إنشاء قواعد للبيانات الإحصائية والبحثية على مستوى كل دولة وعلى مستوى دول المجلس، لتوفير المعلومات المساندة للتخطيط ورسم السياسات والخطط في مجال المرأة
· وضع استراتيجيات وخطط وطنية في مجال النهوض بالمرأة، وتضمينها البرامج والمشاريع المناسبة لتحقيق أهدافها، ودعوة الأمانة العامة إلى وضع استراتيجية استرشادية شاملة في مجال المرأة بالتعاون مع الدول الأعضاء.
· التأكيد على دور المجالس العليا الوطنية القائمة في بعض دول مجلس التعاون، ودعوة الدول إلى إنشاء مجالس مماثلة، لتمثل فيها جميع الجهات العاملة في مجال المرأة والأسرة، مع الإسراع في تكوين لجنة تنسيقية لها على مستوى مجلس التعاون.
· تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون المرأة، وإيجاد تنظيم للربط وزيادة التنسيق والتكامل فيما بينها.

· التعاون مع منظمات الأمم المتحدة حول قضايا المرأة، مع الأخذ في الاعتبار، خصوصية الشريعة والمبادئ الإسلامية، والظروف الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الخليجية.

ثانيا: المحور الاقتصادي:

· العمل على تمكين المرأة اقتصادياً، لتعزيز دورها الاجتماعي والأسري، وليكون سندا لها في التغلب على كافة المعوقات التي تقف أمام رقيها.

· زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في المجالات اللائقة بها، وإزالة ما يحول دون مساهمتها بفاعلية في التنمية.

· التركيز على التأهيل والتدريب وتنمية المهارات والمعارف اللازمة للمرأة، للدخول في سوق العمل، وتطويع التقنية، وتكثيف استخدام الحاسب الآلي في مجال فتح فرص جديدة أمام عمل المرأة عن بعد، والنظر في إمكانية التحول الإلكتروني لكثير من الأعمال الإدارية في المؤسسات الحكومية والتجارية، بما يفتح فرص عمل جديدة أمام المرأة.

· تحسين شروط وظروف عمل المرأة، وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني، وتحسين شروط العمل، بما يساعد على زيادة مشاركتها الاقتصادية.

· إنشاء صندوق مشترك لدعم المشاريع الخاصة بالمرأة، وعلى وجه الخصوص تطوير موضوع الحاضنات والمشاريع الصغيرة، والاستفادة من التجارب القائمة في بعض دول المجلس في هذا الشأن.

ثالثاً: المحور الاجتماعي:

· تحسين أوضاع المرأة الفقيرة، ومساعدتها على الاندماج في الحياة الاجتماعية.

· حماية المرأة من سوء المعاملة، بالتوعية، ومن خلال إنشاء مراكز اجتماعية وصحية ونفسية متخصصة، والتوعية الإعلامية للتعريف بالآليات والأساليب المتاحة للحد من هذه الظاهرة، وتمكينها من التماس المساعدة القانونية وتحقيق سبل العدالة الجزائية والمدنية على السواء، ونشر التوعية العامة في هذا الخصوص.

· تفعيل النظام (القانون) الاسترشادي للأحوال الشخصية بإقراره على مستوى مجلس التعاون.

· ضمان توفير فرص التعليم والتدريب المتكافئ للجنسين، والسعي في القضاء على الأمية بين الإناث.

· توجيه مخرجات التعليم بما يتناسب واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للقوى النسائية العاملة.
· تطوير القوانين والأنظمة ذات الصلة بالمرأة، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستجدة.
· توعية المجتمع بوجه عام والمرأة بوجه خاص بحقوقها وواجباتها التشريعية والمهنية كما قررتها الشريعة الإسلامية في إطار التشريعات المعمول بها، وحثها على ممارسة هذه الحقوق.
· تنمية القدرات العلمية والثقافية والبيئية للمرأة. بما يضمن إعدادها جيداً في مجال البيئة، ويؤهلها للحفاظ على صحتها وصحة البيئة المحيطة بها، وتفعيل دورها في حماية البيئة والمحافظة عليها.
· تقديم صور إيجابية عن المرأة في وسائل الإعلام، مع العمل على إزالة الصور النمطية والسلبية عن المرأة في هذه الوسائل.

رابعا: المحور الأسري:
· توعية المجتمع بأهمية دور الأسرة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
· تحسين أوضاع الأسرة المعيشية التي ترعى شئونها امرأة، بتنمية مصادر دخلها، وتوجيهها إلى أفضل السبل للاستفادة من ذلك الدخل.
· التأكيد على أهمية الرسالة الإعلامية الموجهة إلى الأسرة، وإنتاج الرسائل والبرامج الإعلامية التي تدعم القيم الإسلامية والحضارية للأسرة.
· توعية الآباء والمجتمع بعواقب التمييز بين الأطفال.
· تيسير الوصول إلى المعلومات الحديثة، ونشر المعرفة والتعليم ومحو الأمية في الحياة الأسرية.
· الاهتمام بشبكات دور الحضانة ورياض الأطفال، بما يسهم في رعاية أبناء الأمهات العاملات، ويضمن لهم النوعية المناسبة من الخدمات.
· وضع ضوابط لضمان اعتماد إجراء الفحوص الطبية قبل الزواج.
· تشجيع إجراء بحوث ميدانية حول التغيرات التي تلحق بالأسرة، وإنشاء قواعد المعلومات المناسبة لذلك.
· الاهتمام بالتربية الأسرية في مراحل التعليم المختلفة.